



# جامعة طنطا

## كلية التجارة



### نموذج تسليم البحث الخاص بمقرر

الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٢٠ – ٢٠١٩

#### خاص بالطالب

اسم الطالب رباعي	ملك محمد إبراهيم الصفتي
الرقم القومي	30201221601408
رقم الجلوس	194
المستوي الدراسي / الفرقة	الفرقة الاولى
البرنامج الدراسي / الشعبة	المحاسبة والتمويل
اسم المقرر	مبادئ الاقتصاد
المادة	مدخل علوم سيكولوجية
عنوان البحث	طرق قياس الناتج المختلفه ومفاهيمه واهم مشاكل قياسه في الدول النامية ملامح ظاهرة الركود التضخمي في كل من الدول المتقدمة والنامية والعربية ومثر



## جامعة طنطا كلية التجارة



### الطرق المختلفة لقياس الناتج :

(١) يعد الناتج من اهم المفاهيم التي تقيس الاداء الاقتصادي لأى دولة و يتحدد الناتج من خلال طرح قيمه مستلزمات الانتاج من قيمه الناتج الكلى .

قيمه الناتج = قيمه الانتاج – قيمه مستلزمات الانتاج (المواد الخام و السلع و الخدمات الوسيطة)  
نتيجة الحساب هي تجميع القيمة النقدية لجميع القطاعات داخل القطاع ومن ثم تجميعها على مستوى جميع القطاعات داخل الدولة لتحقيق إجمالي قيمة الإنتاج.

(٢) الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق = قيمه السلع و الخدمات النهائية = أجمالي القيمة المضافة  
= قيمه الناتج – قيمه مستلزمات الانتاج

لا يمكن قياس قيمة الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق من خلال قيمة الإنتاج لأنها تشمل قيمة الطلب على الإنتاج مما يعد ازدواجا في الحساب .

(٣) يمكن حساب الناتج القومي الإجمالي من خلال اضافه صافى عوائد عناصر الانتاج المحلى الإجمالي .

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلى الإجمالي \_ + صافى عوائد عوامل الانتاج

صافى عوائد عوامل الانتاج = عوائد محصله من العالم الخارجى – عوائد مدفوعة للعالم الخارجى

العوائد المحصلة من العالم الخارجى يكون لعناصر انتاج وطنيه تعمل بالخارج اما العوائد المدفوعة للعالم الخارجى تكون لعناصر اجنبيه تعمل داخل الدولة .

### طريقه الدخل لقياس الناتج المحلى :

يتم تحديد الناتج المحلى الإجمالي بإجمالي الدخل المكتسب من خلال عوامل الإنتاج، ويسمى هذا المنتج صافى الناتج المحلى الإجمالي بناءً على تكلفة عوامل الإنتاج، وعند حساب الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق، يجب إدخال الضرائب غير المباشرة والإعلان.

صافى الناتج المحلى بتكلفه عناصر الانتاج = الاجور و المرتبات + الفوائد + الايجارات و الربيع + الارباح



## جامعة طنطا كلية التجارة



(٤) طريقه الانفاق لقياس الناتج المحلي :

تعطي هذه الطريقة مباشرة قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة بسعر السوق، لأنه لا توجد حاجة للضرائب غير المباشرة والإعلان

الانتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الانفاق الكلى او الطلب الكلى =

الانفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الحكومي + الانفاق الاستثماري (السلع الرأسمالية و التغير في المخزون ) + صافى الصادرات (الصادرات – الواردات )

$$M - GDP = C + I + G + X$$

(٥) طريقه الدخل لقياس الناتج المحلي :

يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي بإجمالي الدخل المكتسب من خلال عوامل الإنتاج ، ويسمى هذا المنتج صافي الناتج المحلي الإجمالي بناءً على تكلفة عوامل الإنتاج ، وعند حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ، يجب إدخال الضرائب غير المباشرة والإعلان.

صافى الناتج المحلي بتكلفه عناصر الانتاج =

الاجور و المرتبات + الفوائد + الايجارات و الربح + الارباح.

(٦) الناتج بتكلفه عناصر الانتاج و الناتج بتكلفه اسعار السوق :

الناتج بأسعار السوق =

الناتج بتكلفه عناصر الانتاج + الضرائب الغير مباشره – الاعلانات

إذا كان التركيز على تحديد الإنتاجية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، فيجب استخدام المنتجات المحلية على حساب عوامل الإنتاج ؛ إذا كنت تركز على تحليل الطلب واستخدام الموارد والسلع والخدمات ، يجب عليك التركيز على استخدام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق .

(٧) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق =



## جامعة طنطا كلية التجارة



الدخل المحلي الصافي + الإهلاك + الضرائب غير المباشرة – الاعلانات

(٨) الناتج المحل الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – الإهلاك

**للناتج مفاهيم مختلفة تبعا لتعدد أنواعه، ومنها:-**

(١) الناتج بتكلفه عناصر الانتاج والناتج بأسعار السوق:-

حيث تعد صافي الضرائب غير المباشرة هي المفهوم الذي يربط بين الناتج بتكلفه عناصر الانتاج والناتج بأسعار السوق و تحدد صافي الضرائب غير المباشرة بالفرق بين الضرائب غير المباشرة و الاعلانات.

(٢) الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي:-

**\* الناتج القومي الإجمالي:-**

هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما (حتى وإن كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم خارج هذه المنطقة). وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدولة.

**\* الناتج المحلي الإجمالي:-**

فهو قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في دوله خلال فتره زمنية معينه عاده سنه ،بعوامل انتاج من داخل الدولة او خارجها.

مفهوم الناتج القومي الإجمالي مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، سوى أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً. والفرق مهم.

(٣) الصافي والناتج الاجمالي:

حيث تعد قيمه الإهلاك هي العنصر الذي يربط الناتج الصافي بالناتج الاجمالي ويشير الإهلاك الى رصيد راس المال المستهلك سنويا نتيجة القيام بالعملية الإنتاجية ويجب طرحه الناتج الاجمالي للوصول الى الناتج الصافي والإهلاك يمثل تكلفه انتاج وليس دخل لعوامل الانتاج وعند استبعاد قيمه الإهلاك من الناتج الاجمالي نحصل على صافي الناتج.

(٤) الناتج الاسمي او النقدي والناتج الحقيقي:



## جامعة طنطا كلية التجارة



يمكن التفرقة بين الناتج المحلي النقدي او الاسمي بانه اجمالي قيمه السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في دولة خلال سنة ما بالأسعار الجارية اما الناتج الحقيقي فهو اجمالي قيمه السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في دولة ما خلال سنة مستبعدا منها اثر التغيرات في الاسعار وهذا يعكس الناتج الحقيقي قيمه الناتج بالأسعار الثابتة وفقا لسنه اساس a base year معينه، و ذلك لتعامل رجال الاقتصاد مع القيم الواقعية للمتغيرات التي ينكر فيها تأثير زيادة الأسعار أو عكس ذلك في ظروف نادرة و ذلك لأن الأسعار غير ثابتة في اسى دولة مع مرور الوقت و هذا له تأثير على قيم كثير من المتغيرات الاقتصادية فمع زيادة الأسعار ترتفع قيمه الناتج بشكل غير حقيقي حيث أن زيادة الأسعار معناه ان قيمه الأموال الحقيقية منخفضة مما يجعل قيم جميع المتغيرات الاقتصادية منخفضة أيضا

### مشكلات قياس الناتج في الدول النامية:-

- (١) كثير من السلع والخدمات لا تدخل في حساب الناتج مثل خدمات ربات البيوت و المحاصيل التي يستهلكها اصحابها و ايجارات المساكن التي يسكنها اصحابها وغيرها مما يجعل قيمه الناتج في الدول النامية اقل من الدول المتقدمة
- كثرت البيانات المطلوبة تؤدي الى زياده احتمالات لذلك يتم ادراج بند السهو والخطأ الذي تزداد قيمته في الدول التي لا يتوفر لديها دقة في البيانات
- (٢) من الصعب تحديد قيمه الاهلاك والتغير في المخزون بدقه مما يؤثر على حساب الناتج بطريقه الانفاق
- (٣) قد يصعب أحيانا تحديد القيمة المضافة في كثير من الدول التي ليس لديها اساليب إحصائية متطورة كما قد تختلف قيمه الناتج بطريقه السلع النهائية عن القيمة المضافة
- (٤) كثير من السلع والخدمات لا تدخل في حساب الناتج مثل خدمات ربات البيوت و المحاصيل التي يستهلكها اصحابها و ايجارات المساكن التي يسكنها اصحابها وغيرها مما يجعل قيمه الناتج في الدول النامية اقل من الدول المتقدمة
- (٥) كثرت البيانات المطلوبة تؤدي الى زياده احتمالات لذلك يتم ادراج بند السهو والخطأ الذي تزداد قيمته في الدول التي لا يتوفر لديها دقة في البيان



## جامعة طنطا كلية التجارة



### المحور الثاني :

#### ملامح ظاهرة الركود التضخمي:-

مصطلح ابتكره الاقتصاديون في السبعينيات لوصف حالة (لم يسبق لها مثيل في حينه) وهي الجمع بين (النمو الاقتصادي البطيء Growth Economic Slow) والبطالة العالية (الكساد Stagnation) مع ارتفاع الأسعار (التضخم Inflation).

\*الركود التضخميّ Stagflation هي حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي، يرافقه تضخم. تحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو في الاقتصاد ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، وتعتبر حالة غير مرغوب فيها.

\*ولد هذا المصطلح خلال فترة الركود الاقتصادي التي عاشتها الولايات المتحدة عقب حظر النفط في عام ١٩٧٣، حيث شهدت البلاد تضخماً متصاعداً وتباطؤاً اقتصادياً في آن واحد، وهو الأمر الذي اعتقد الاقتصاديون قبل ذلك الوقت أنه مستحيل حدوثه، ليُصدم الجميع بحقيقة أن التضخم المتزايد والنمو المتباطئ من الممكن أن يتزامنا، وأن العلاقة بين التضخم والبطالة ليست عكسية دائماً وبين التضخم والنمو الاقتصادي ليست طردية دائماً!

\*لم يقتصر الركود التضخمي على المملكة المتحدة. أظهر علماء الاقتصاد أن الركود التضخمي كان منتشرًا بين سبعة نظم اقتصادية رئيسية من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢. تحول تركيز علماء الاقتصاد بعد أن بدأت معدلات التضخم في الانخفاض عام ١٩٨٢ من أسباب الركود التضخمي إلى نمو الإنتاجية وتأثير الأجور الحقيقية على الطلب على العمالة.

\*دخول الاقتصاد في حالة ركود تضخمي يعني أن الناتج المحلي الإجمالي إما ينمو بمعدل شديد البطء أو أنه يتقلص. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي ارتفاع البطالة على خلفية قيام الشركات بالاستغناء عن جزء من موظفيها في سعيها إلى خفض نفقاتها، وهو ما يقلل بدوره من القوة الشرائية للمستهلكين لتتراجع بالتبعية معدلات الإنفاق وهو ما ينتج عنه تباطؤ النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر. أي أن الإجراءات التي تتخذ لمواجهة التباطؤ الاقتصادي هي ذاتها التي تعمق من الأزمة.

#### معايير قياس ظاهرة الركود التضخمي :

أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي إلي أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي بنسبة ١٠% مع تصاعد كل من معدل البطالة و معدل التضخم، ففي هذه الحالة فقط يمكن أن نقرر أن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من الركود التضخمي.



## جامعة طنطا كلية التجارة



و الواقع ان معدل الركود التضخمي بالرغم من كونه مؤشر جيد لرصد الظاهرة إلا أن ربطة بنسبة معينة ١٠% مثلاً يحتاج إلي إعادة النظر فمن الممكن أن يتجاوز معدل الركود التضخمي النسبة ١٠% بالرغم من أن معدل البطالة فقط لا يتجاوز النسبة ٣% او ٤% علي اقصى تقدير و ليس أن وصول معدل البطالة إلي ٤% بحد أقصى، لا يتعارض و كون الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، حيث يعتبر معدل البطالة في هذه الحالة مرادفاً للبطالة الاحتكاكية، كما أن وصول معدل التضخم إلي ٤% بحد أقصى ليس بالحالة الخطيرة، بل إن هناك من الاقتصاديين من يري بأهميه هذا القدر المعتدل من التضخم، لما له من آثار إيجابية علي مستويات الإنتاج و التوظيف.

و بناء علي ما سبق، يمكننا القول بأن الاقتصاد القومي يعاني من الركود التضخمي إذا كان معدل الركود التضخمي اكبر من ٨% بشرط أن يكون معدلي البطالة و التضخم اكبر من ٤% و ذلك بصرف النظر عن حالة كل منهما من حيث الزيادة أو النقصان أو الثبات.

حيث يمكن نواجه الحالات الآتية :

الاحتمال الأول: أن يثبت معدل التضخم عند معدل اكبر من ٤% مع اتجاه معدل البطالة نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر و لكنه في الحالتين اكبر من معدل ٤%

الاحتمال الثاني: أن يثبت معدل البطالة عند معدل اكبر من ٤% مع اتجاه معدل التضخم نحو التزايد المستمر أو الانخفاض المستمر و لكنك في الحالتين اكبر من معدل ٤%

الاحتمال الثالث: أن يثبت كل من معدل التضخم و معدل البطالة معاً في نفس الاتجاه سواء بالزيادة او النقصان و لكن كلاً منهما في الحالتين اكبر من معدل ٤%

و في جميع الاحتمالات السابقة يكون معدل الركود التضخمي (معدل التضخم + معدل البطالة) اكبر من ٨% و بالتالي يكون الاقتصاد محل الدراسة يعاني من الركود التضخمي

### مظاهر الركود التضخمي في الدول المتقدمة:

شهدت الاقتصاديات الغربية الرأسمالية حالة من التضخم المصحوب بالركود، وأصبحت قضايا مكافحة التضخم من القضايا التي تستحوذ على اهتمام المسؤولين بوزارات المالية والاقتصاد بالدول الغربية، ومن خلال التقارير التي يصدرها البنك الدولي يمكن ملاحظة

معدلات التضخم المرتفعة بدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واتجاهها نحو التزايد، وهذا في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الذين يفقدون أعمالهم وينضمون إلى فئة العاطلين. وعلى ذلك فقد اقترن التضخم بحالة من الركود وهبوط مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة

وفي هذا السياق نستعرض أهم مظاهر الركود التضخمي في غالبية دول أوروبا الغربية





## جامعة طنطا كلية التجارة



والولايات المتحدة، التي تعاني من ظاهرة الركود التضخمي ومن هذه المظاهر:

\* تراجع معدلات نمو الإنتاجية:

يعتبر نمو الإنتاجية بصفة عامة أحد أهم العوامل المفسرة للتقدم الاقتصادي الذي شهدتها الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات، إلا أن ثمة تدهور ملموس قد حدث في نمو الإنتاجية في هذه الدول ابتداء من السبعينات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٣ سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد القومي بكامله أو على مستوى الفروع

الاقتصادية المختلفة، والذي زاد الأمر سوءاً أن هذا التدهور أصبح يمثل اتجاهاً عاماً في الأجل

الطويل، وباتت قضية التدهور في نمو الإنتاجية في الآونة الأخيرة أحد القضايا المحورية

للأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية، وضمن صلب هموم صانعي السياسة الاقتصادية

فقد بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاجية في المملكة المتحدة (٦,٢%) خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣

ثم انخفض إلى (٥,٠%) خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩).

وفي الولايات المتحدة بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاجية (٢,٢%) في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣) لينخفض إلى (٤,٠%) خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩).

أما في ألمانيا فقد بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاجية (٣,٤%) ليصبح (١,٣%) خلال نفس الفترات السابقة، وفي الاجتماع الدولي الذي عقده خبراء منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٨٠، توصل المجتمعون إلى تحديد أهم العوامل الكامنة وراء

ظاهرة تدهور نمو الإنتاجية، ومن هذه العوامل

أ. التدهور الذي حدث في نمو الكثافة الرأسمالية لكل عامل موظف.

ب. تباطؤ النمو في ظهور المخترعات الجديدة.

ت. التضخم المرتفع وعلى وجه الخصوص بعد ارتفاع أسعار مواد الطاقة.

ث. التغيرات التي حدثت في هيكل العمالة.

ج. تراجع معدلات التكوين الرأسمالي

ح. الانخفاض الذي حدث في مجال البحث والتطوير

\*تدهور معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية:

إن ظهور الركود التضخمي في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد جاء في خضم تعطل كبير وواضح لمستويات الطاقة الإنتاجية، وذلك بسبب حالة الكساد التي ظهرت منذ بداية السبعينات، ولعل التعطل الذي أصاب جانباً مهماً من الطاقات الإنتاجية يبدو واضحاً إذا ما نظرنا إلى حالة القطاع الصناعي والذي يساهم بنسبة كبيرة في خلق فرص التوظيف وتوليد الدخل القومي، حيث بلغت الطاقة العاطلة في





## جامعة طنطا كلية التجارة



الصناعة في الولايات المتحدة (٥,٣٣%) في مايو عام ١٩٧٥ بعد أن كانت (١٧%) في ١٩٧٣. وأعلنت بنوك كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إفلاسها، مثل بنك فرانكلين وبنك أرنولد سميث، وكشفت ميزانية بنك تشس منهاتن في

عام ١٩٧٥ عن عجز بلغ (٣٤ مليون دولار) ، كما أعلنت وزارة الاقتصاد في فرنسا أن إفلاس

الشركات في عام ١٩٧٤ قد زادت بنسبة (٢٧%) عما كانت عليه في العام ١٩٧٣

الدولة	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل الركود التضخيمين	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو اسعار النفط بالعملة المحلية
الولايات المتحدة					
١٩٨٢-٧٤	٨,٤	٦,٩٩	١٥,٣٩	٢,٠٢	٢٩,٥٨
١٩٨٥-٨٢	٣,٤٢	٨,٥	١١,٩٢	٢,٧٥	٥,١٦
١٩٩٨-٩٠	٢,٨	٦	٨,٨	٢,٩	
٢٠٠٧	٢,٩	٤,٦	٨,٥	٢	
٢٠٠٨	٣,٨	٥,٨	٩,٦	١,١	
٢٠٠٩	٠,٩	٨,٩	٨	٢,٨	
الجبان					
١٩٨٢-٧٤	٧,٢٤	١,٩٤	٩,١٨	٣,٨	٢٨,٣٤
١٩٨٥-٨٢	١,٤١	٢,٥٨	٣,٩٩	٣,٤٢	٦,٥٢
١٩٩٨-٩٠	١,١	٣	٤,١	١,٣	
٢٠٠٧	٠,٠	٣,٨	٣,٨	٢,٤	
٢٠٠٨	١,٤	٤	٥,٤	٠,٦-	
٢٠٠٩	١-	٤,٦	٣,٦	٦,٣-	
فرنسا					
١٩٨٢-٧٤	١١,٣٢	٤,٥	٥,٨٢	٢,٦	٣٥,٢٩
١٩٨٥-٨٢	٧,١	٨,٩	١٦	١,٦	٥,٢٦
١٩٩٨-٩٠	١,٩	١١,٥٥	١٣,٤٥	١,٥	
٢٠٠٧	١,٦	٨,٣	٩,٩	٢,١	

٢٠٠٨	٣,٢	٧,٨	١١	٠,٧	
٢٠٠٩	٠,٥	٩,٦	١٠,١	٣,٠-	
انجلترا					
١٩٨٢-٧٤	٥,٠٩	٣,٥٦	٨,٧٤	-	٢٨,٢
١٩٨٥-٨٢	٢,٣٦	٧,٨٣	١٠,١٩	-	١,١٥
١٩٩٨-٩٠	٢,٦	٨,٥٧	١١,٥	١,٦	-
٢٠٠٧	٢,٣	٥,٤	٧,٧	٣	
٢٠٠٨	٣,٦	٥,٥	٩,١	٠,٧	
٢٠٠٩	١,٥	٧,٤	٨,٩	٤,١-	

### ملاحظ ظاهرة الركود التضخم في الاقتصاديات النامية:

على الرغم من اختلاف اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، ومن حيث تنوع مواردها المادية والاقتصادية والبشرية والاجتماعية، لكن هذه الاقتصاديات تتسم بخصائص عامة يمكن تناولها فيما يلي:-

- ١- انخفاض الدخل الفردي فيها مقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار .
- ٢- ضعف نسبة الادخار إلى الناتج المحلي مما يعكس عجزا في الموازنة العامة للدولة.
- ٣- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نسبيا أي أن أي زيادة في الطلب الكلي لا تقابلها زيادة أكبر في حجم الإنتاج وذلك بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المطلوبة وعدم توفرها في بعض الأحيان.
- ٤- سيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلدان مما يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والاستثمار.
- ٥- ضعف القطاع الصناعي وانخفاض الإنتاجية وتخلف المستوى التقني وطرق الإنتاج .
- ٦- سيطرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها مشكلة التناقض القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية وبين ندرة هذه المصادر الناتجة عن تخلف أساليب الإنتاج ومحدوديتها وانخفاض الناتج القومي الادخار .
- ٧- تفاقم معدلات التضخم والبطالة والعجز المالي وتفاقم المديونية الخارجية وندرة العملة

الصعبة .

٨- الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة و المتوازنة .

٩- تخلف الأسواق المالية والنقدية في كثير من الدول النامية .

السنوات	جاميكا	تايلاند	الفلبين	سنغافورة
معدل التضخم				
٩٠-٨٠	١٨,٦	٣,٩	١٤,٩	١,٩
٩٨-٩٠	٣,٩	٤,٨	٨,٥	١١,٤
معدل البطالة				
٩٠-٨٠	٢١,٢٧	٢,٧٧	٦,٧٢	٣,٣٥
٩٨-٩٠	١٣,٨٢	١,٥٢	٨,٣٣	٢,٤٦
معدل الركود التضخمي				
٩٠-٨٠	٣٩,٩٧	٦,٦٧	٢١,٦٢	٥,٢٥
٩٨-٩٠	١٧,٧٢	١١,٤٧	١٦,٨٣	١٣,٨٦

### ملاح ظاهرة الركود التضخمي في الدول العربية:-.

شهدت البلدان العربية عقوداً من الأزمات الاقتصادية ، وهي في الأساس أزمات هيكلية ، لا أزمات قصيرة الأجل ولا أزمات قطاعية أو دورية ، بل هياكل متعددة الأبعاد أصبحت أكثر تشابكاً وتعقيداً منذ السبعينيات مع ظهور العديد من الأزمات ، مثل أزمة نظام العملة ، وتخفيف عبء الديون ، وأزمة الطاقة ، وأزمة الغذاء وأزمة البطالة ، تنعكس هذه الأزمة بشكل خاص في عجز الموازنة العامة ، وركود التضخم وأزمة الديون الحادة

يعتقد العديد من المسؤولين والأشخاص المهتمين بالوضع الاقتصادي الدولي أن الأزمة ليست مرتبطة بالنمو السكاني ، لأن النمو السكاني ليس سوى نمو بطيء لكن الخلل يكمن في الزيادة البطيئة في حجم الإنتاج وتراجعها ، لأن كل طفل يعتبر استهلاكاً بمفرده ، ولكنه في الوقت نفسه منتج ويفترض أن هذا الشخص لديه جزء مخصص لجزء الاستهلاك من المدخرات وجزء من الاستثمار النمو السكاني ليس عقبة أمام التنمية ، إلا عندما لا تتفاعل الحوافز ونوعية الأفراد بطريقة تؤدي إلى زيادة مقابلة في الإنتاج ، والتي تقع في قلب الأزمة الاقتصادية.

فالسماة البارزة للأزمة و التي تشكل قاسماً مشتركاً بين الدول العربية يمكن حصرها في الظواهر التالية:

(١) أزمة النمو.

(٢) أزمة البطالة.

(٣) أزمة عجز في ميزان المدفوعات.

(٤) أزمة التضخم.

(٥) تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

(٦) أزمة مديونية.

(٧) أزمة غذائية.

### ملامح الركود التضخمي في الاقتصاد المصري:

هدفت الدراسة إلى استعراض التطورات والتغيرات في النظم والسياسات الاقتصادية في مصر منذ عام (١٩٧٣) حيث كانت بداية الانفتاح الاقتصادي والتحول من نظام التخطيط الشامل إلى برامج سنوية في شكل خطط متحركة، مروراً ببرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (١٩٩١) وذلك للوقوف على ملامح الركود التضخمي في الاقتصاد المصري.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة كان نتيجة اتباع سياسات الخصخصة، وتوقف الحكومة عن توظيف الخرجين في القطاع العام، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي.

كما أن ارتفاع التضخم كان ناتجاً عن زيادة معدل نمو النقود وزيادة الطلب الكلي الذي لا يقابله عرض مكافئاً له، وهذا ينعكس على انخفاض القدرة على الإنتاج والتشغيل، الأمر الذي يجسد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معاً.

### المراجع والمصادر

١. الكتاب المقرر (مبادئ الاقتصاد الكلي)
٢. عوض ٢٠٠٢، ص ٢٥-٢٦
٣. مجلة البحوث الادارية
٤. محرك البحث جوجل

